

Distr.: General
20 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الدورة الثانية والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٩٢

المعقودة في مركز فيينا الدولي، فيينا، يوم الجمعة، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٠٥

الرئيس: السيد سوجيون أوه..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

اعتماد تقرير اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

ينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبياها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ توزيع هذه الوثيقة إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي (Chief, Conference Management Service, room D0771, Vienna International Centre).

وستصدر أي تصويبات لمخاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

020909 V.09-85488 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

اعتماد تقرير اللجنة

تقرير اللجنة الجامعة إلى لجنة الأونسيترال عن نظرها في مشروع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي (الوثائق A/CN.9/XLII/CRP.1 و Add.3 إلى Add.9؛

و A/CN.9/664 و 668 و 672)

١- السيدة بلانشار (كندا): رئيسة اللجنة الجامعة، شكرت الأمانة على مساندتها لها في توليها منصب رئيسة اللجنة خلال جلساتها التي استغرقت سبعة أيام، وعلى جودة الوثائق التي أعدها. ونوّهت بأن مداولات اللجنة كانت مثمرة للغاية، ولكنها رأت أن نص القانون النموذجي المنقّح ليس جاهزاً بعد لتعتمده لجنة الأونسيترال في دورتها هذه. وقد أوشكت اللجنة الجامعة أن تُكمل قراءة ثانية للفصل الأول الذي لم يتبق بشأنه سوى عدد قليل من القضايا المتعلقة، ولكنها لم تستطع أن تتناول الفصول الأخرى. وأوصت بمواصلة العمل بشأن مشروع القانون النموذجي المنقّح، مع التركيز على المسائل غير المحسومة. وقالت إنها فهمت أن الأمانة تنوي الاضطلاع بمشاورات غير رسمية واسعة النطاق بشأن القضايا التي لم تستعرضها اللجنة الجامعة بعد، وذلك قبل انعقاد الدورة المقبلة للفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء). والغرض من ذلك تمكين الأمانة من تقديم مجموعة جديدة من ورقات العمل لينظر فيها الفريق العامل. وقد أوصت اللجنة الجامعة لجنة الأونسيترال بأن تعتمد تقريرها الوارد في الوثائق A/CN.9/XLII/CRP.1 والإضافات من Add.3 إلى Add.9، وذلك باعتباره القسم الوارد في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والأربعين فيما يخص البند ٥ من جدول الأعمال: مشروع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي.

٢- الرئيس: قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد تقرير اللجنة الجامعة الذي من شأنه أن يشكل جزءاً من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والأربعين.

٣- وقد تقرر ذلك.

٤- السيدة نيكولاس (الأمانة): استرعت الانتباه إلى تقارير الفريق العامل الأول عن أعمال دوراته الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة، والواردة في الوثائق A/CN.9/664 و 668 و 672 على التوالي. وأوضحت أن كل تقرير من هذه التقارير يعرض القضايا المفصلة التي تناوّلها الفريق العامل والاستنتاجات التي توصل إليها. وتتعلق القضايا الرئيسية منها بالاتفاقات الإطارية والفصل الأول من مشروع القانون النموذجي المنقّح والمقترحات المقدّمة بشأن إجراءات الاشتراء بالتفاوض في إطار الفصل الرابع. وفي جميع الحالات، كان الفريق العامل ينظر في مقترحات بشأن إدخال تعديلات ويقدم تعليقاته ويعطي تعليماته إلى الأمانة من أجل تنقيح النص.

٥- الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تحيط علماً بالتقارير الثلاثة، وأن تكلف الفريق العامل بمواصلة الاضطلاع بعمله فيما يخص مشروع القانون النموذجي المنقّح بشأن الاشتراء العمومي.

٦- وقد تقرر ذلك.

٧- السيدة أوتونغا (كينيا): قالت إن وفداه مهتم للغاية بالقضايا المستجدة في مجال الاشتراء العمومي التي عُولجت في مشروع القانون النموذجي المنقّح، وإن الأمل يحدوها في أن تحتتم اللجنة أعمالها بشأن المشروع في هذه الدورة. وأضافت أن بلدها يدرس إمكانية سنّ تشريعات تتناول مواضيع من قبيل المناقصات الإلكترونية والاتفاقات

الأونسيترال لولايتها في مجالي التعاون التقني والتوعية. ومن ثم، فإن عدد الوظائف المتاحة لأمانة الأونسيترال هو نفسه تقريبا الذي كان متاحا لها في الستينات. وإذا ما أُريد للأونسيترال أن تكون قادرة على التفاعل بنشاط مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في عصر العولمة المتزايدة، فإن هناك حاجة إلى الحصول على موارد إضافية. وتواجه الأمانة أيضا، في سعيها إلى حشد موارد من خارج الميزانية، عراقيل مردها الافتقار إلى القدرة اللازمة لوضع برامج قد تجتذب دعما ماليا من القطاع الخاص وغيره من مصادر التمويل. ومع أن القضية ستُنَاقش بمزيد من التفصيل خلال الأسبوع الأخير من الدورة، فإنه يعرب عن امتنانه لممثل نيجيريا على إثارة القضية في سياق مشروع القانون النموذجي.

١٠ - السيد بوتقيوت (المغرب): قال إن الأونسيترال مع أنها قد تعجز عن تحقيق وجود مادي فعلي في الميدان، فإنه بمقدورها أن تنشر نصوصها القانونية وتروج لها من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية وغيرها من الأحداث لمختلف أصحاب المصلحة في الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة المحتملة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

الإطارية، وأن الأمل يحده في الحصول على صيغة معتمدة من قانون الأونسيترال النموذجي للاسترشاد بها فيما يخص الأحكام ذات الصلة. وأعربت المتحدثة عن أملها في أن يتمكن الفريق العامل بحلول نهاية هذا العام من إكمال عمله بشأن مشروع القانون النموذجي المنقح؛ وإلا فإن البلدان قد تعتمد أحكاما لا تتفق مع ما يُدرج في نهاية المطاف من أحكام في القانون النموذجي.

٨ - السيد إكيديدي (نيجيريا): قال إن الولاية المسندة إلى الأونسيترال لتطوير القانون التجاري الدولي ومواءمته لا تنطوي حصرا على إعداد النصوص القانونية. وثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر استباقية لتعزيز استخدام نواتج الأونسيترال، وخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن النهج الذي اتخذته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) يُقدّم نموذجا يُحتذى. وأوضح قائلاً إن لدى المكتب شبكة من المكاتب الإقليمية والقطرية التي يستخدمها لتعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للترويج لسياساته العامة، وقد أُذن للمكتب بالسعي إلى الحصول على موارد من خارج إطار الميزانية لتحقيق هذا الغرض. وذكر أن الوقت قد حان لإيجاد حلول للمعوقات التي تواجهها الأونسيترال في تشجيع استخدام نواتجها الممتازة على نطاق أوسع.

٩ - السيد سورييل (الأمانة): قال إن اللجنة لسوف تنظر في القضية التي أثارها ممثل نيجيريا وذلك في الأسبوع التالي في إطار البند ١٣ (المساعدة التقنية في إصلاح القوانين) والبند ١٤ (حالة نصوص الأونسيترال القانونية والترويج لها) من جدول الأعمال. ورحب بالحماس الذي أعرب عنه ممثل نيجيريا بشأن مهام الأونسيترال ونواتجها. وأوضح بقوله إن الأمانة تدرك جيدا الطلب على التعاون الموجود في البلدان النامية، ولكن النقص في عدد الموظفين يحول دون تنفيذ